الخليج والاتفاق النووي الإيراني

محمد بن هويدن

اتفقت كل من إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد «الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا» مع إيران على اتفاق مؤقت لمدة ستة أشهر تقوم من خلاله إيران بالحد من برنامجها النووي في مقابل رفع محدود للعقوبات المفروضة عليها.

وباستثناء إسرائيل، رحب المجتمع الدولي بهذا الاتفاق باعتباره خطوة نحو بناء الثقة من أجل الوصول إلى حل نهائي لمسألة البرنامج النووي الإيراني. دول الخليج العربي كانت من ضمن الدول المرحبة بهذا الاتفاق من خلال البيانات التي صدرت سواء من قبل حكومات تلك الدول أو من خلال المجلس الوزاري الخليجي، ورغم أن هذا الترحيب هو عين العقل إلا أنه ظل ترحيباً خجولاً.

إن قراءتنا للواقع الخليجي تشير إلى أن هذا الترحيب يشوبه بعض من الشكوك الخليجية حول هذا الاتفاق، مردها الأساسي ليس الاتفاق بحد ذاته، فهذا الاتفاق يصب في صالح دول الخليج العربي لأنه يكبح جماح البرنامج النووي الإيراني الذي إذا ما تحقق وأصبحت إيران نووية عسكرياً فإنها ستخل بموازين القوة لغير صالح الدول الخليجية، لكن هذا الشك الخليجي مرتبط بالكيفية التي تم التوصل من خلالها إلى هذا الاتفاق التمهيدي.

هذه العملية، كما سربتها بعض وسائل الإعلام أشارت وبوضوح إلى وجود ترتيبات لقاءات ثنائية دارت بين واشنطن وطهران عن طريق مسؤولين من البلدين تعود إلى الأيام الأخيرة من عهد الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد، وأنها تكثفت مع مجيء الرئيس الحالي حسن روحاني.

الخشية الخليجية مردها هشاشة الثقة بين دول الخليج والولايات المتحدة الحليف الذي تعتمد عليه بعض دول الخليج في ضمان أمنها. واشنطن على أقل التقدير لم تعلم حلفائها الخليجيين بما كان يدور بينها وبين طهران، كما ذكرت تلك الوسائل الإعلامية التي سربت الخبر.

دول الخليج العربي بالطبع لا تمانع من أن تلعب دولها دوراً في تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة، إلا أنها لا يمكن أن تقبل بأن تكون آخر من يعلم. فهذا التواصل الأميركي الإيراني يفتح المجال على مصراعيه لتكهنات جديدة حول أن واشنطن مستعدة للجلوس مع إيران بشكل ثنائي خاص من دون أن تشرك حلفاءها وشركاءها في الأمر للوصول إلى تفاهمات مع إيران، بعضها قد لا يصب في صالح دول الخليج من وجهة النظر الخليجية.

وهذا هو الذي أغضب فرنسا عندما رفضت في بداية الأمر قبول الاتفاق في الجولة قبل الأخيرة التي تم فيها الاتفاق، حيث إن فرنسا حست بأنه قد تم تهميشها من قبل واشنطن وأنها لا يمكن أن ترضى بمثل هذا الأمر، وبعد أن أوصلت رسالتها بشكل مباشر إلى واشنطن وافقت باريس على الاتفاق فيما بعد في الجولة الأخيرة.

دول الخليج العربي أرادت أن تكون واضحة مع واشنطن، ففي النهاية الحلفاء والشركاء لا بد أن يكونوا واضحين في التعامل مع مصالح بعضهم البعض وصريحين إلى أبعد حد. لذلك جاءت الرسالة الخليجية إلى واشنطن باننا مع كل اتفاق من شأنه أن يساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن لا يمكن لنا أن نفاجأ بترتيبات تتم في منطقتنا ونتعرف عليها عبر وسائل الإعلام.

دول الخليج تود أن تكون في الصورة، ولو كان الأمر بشكل ثنائي لما يدور من حولها من ترتيبات. فاللقاءات الثنائية بين واشنطن وطهران أتت بالاتفاق التمهيدي المؤقت الحالي، لكن الخوف أن تكون واشنطن تجري مثل تلك الترتيبات مع طهران في مسائل أكبر من ذلك ومرتبطة بأمن الخليج، والتي يمكن أن تعتبرها دول الخليج إضراراً بمصالحها، لذلك لابد أن تكون دول الخليج في الصورة دائماً.

صحيح أن إحدى دول الخليج كانت حاضرة في المشاورات الثنائية ولكن حضورها غير واضح إن كان جزءا في عملية المحادثات ومحتواها أم أنها كانت فقط تقدم المساعي الحميدة والتسهيلات الإجرائية للقاء الأطراف، وعلى الأرجح فإن الاحتمال الثاني هو الأقرب.

كما ذكرت وسائل الإعلام التي سربت ذلك الخبر، وإذا كانت هذه الدولة الخليجية جزء من العملية التفاوضية فإنها ما من شك ستضع مصلحة دول الخليج في عين الاعتبار، وتكون بمثابة الممثل الشرعي لها، وستكون دول الخليج أكثر ارتياحاً.

أيا ما كان الحديث فإن دول الخليج مقتنعة بأن الاتفاق الذي تم هو في صالح الجميع بما فيها دول الخليج العربي، لذلك فقد دعمته الدول الخليجية من دون تردد..

وهي أيضاً تعتبر أن هذا الاتفاق مهم، لكن الأهم في تقديرها هو ما سيأتي بعد هذا الاتفاق من تفاهمات قد توصل الأطراف إلى الاتفاق الشامل. وهنا فإن دول الخليج لا تود لمثل هذا الاتفاق أن يأتي على حسابها بأي شكل ما كان، لذلك فإن بقاءها في الصورة حول ما يدور من حولها هو مطلب خليجي مهم وضروري.

عن «البيان» الإماراتية

نحو مجلس عربي يضم مصر والخليج

حسن صبرا

تحدي الحرب العراقية - الإيرانية «1980 - 1988» استدعى الحاجة إلى قيام مجلس التعاون الخليجي العربي.

صفقة واشنطن - طهران عام 2013 تستدعي قيام مجلس التعاون العربي.

المجلس الحالي خليجي لأنه يعتمد على عضوية كاملة لدوله الست الخليجية، حتى لو ضم بشروطه وفي بعض اختصاصاته اليمن والأردن والمغرب.

المجلس المطلوب يجب أن يعتمد على عضوية كاملة لمصر والأردن واليمن.. والمغرب.. طبعا إضافة إلى أعضائه الأصليين.

أساس الدعوة هو المخاطر التي تسببها الصفقة الأميركية - الإيرانية، ولعلها تذكر بصفقة الأسلحة الأميركية لإيران خلال الحرب إياها «كشفتها «الشراع» في العدد 242 بتاريخ 3 / 11 / 1986، في ما عرف باسم فضيحة إيران - غيت».

المخاطر هي على دول الخليج العربي كلها.. بل على العالم العربي كله.. تماما مثلما حملت فضيحة «إيران - غيت» المخاطر على العراق يومها ودول الخليج، التي أيدت العراق في صد العدوان الإيراني على الجدار الشرقي للأمة العربية.

التقارير الإخبارية عن دوافع أوباما لعقد الصفقة مع خامنئي تتقاطع ولا تتناقض. بعضها يتحدث عن انسحاب أميركي من الشرق الأوسط أو تخفيف التزامات أميركا فيه، وهذا يتيح لأي قوة أخرى أن تحاول الحلول مكانها سواء كان نظام طهران أو العدو الصهيوني، ولا مشكلة في تقاسمه، دون الحاجة إلى أي نزاع بينهما، بل يمكن أن يتكاملا في السياسة والأمن حتى لو تنازعا في الإعلام والدعاية.

وبعضها يرى أن الولايات المتحدة باتت تعتمد على قوتين أساسيتين في المنطقة لإدارتها والهيمنة عليها، هما إسرائيل ونظام خامنئي في إيران.

والبعض الثالث يتحدث عن أن نظام إيران سيحقق لإسرائيل ما عجزت عن تحقيقه طوال 65 سنة، وأن هذا يريح الولايات المتحدة، وتتوقف عن تحمل أعباء حماية إسرائيل المكلفة.

البعض الرابع يرى أن الصراع المذهبي الذي نشره نظام إيران في العالم العربي، كفيل بتحقيق أهم هدف للعدو الصهيوني منذ نشأة «دولته»، وهو أن تكون فعلا دولة اليهود القوية في مقابل دويلات مذهبية - شيعية في العراق ولبنان واليمن، علوية في سوريا، ودول سنية ضعيفة كما هو الحال الآن.

البعض الخامس يرى أن أميركا بصفقتها مع نظام خامنئي ستلزم دول الخليج العربي بأن ترمي كل أوراقها عندها لتمسك بخناقها وتفرض سياستها في كل المجالات.

البعض السادس يرى أن حاجة أميركا إلى نفط العرب تتراجع لمصلحة النفط الصخري والغاز البحري على أراضيها.

البعض السابع يرى أن أميركا تعطي أولوية لسياستها ووجودها في جنوب شرقي آسيا، عند الاقتصاد الصاعد في الصين الذي يكاد يكون عضويا مع اقتصاد أميركا نفسها «نقل مصانع أميركية بالمئات إلى الصين، توريد مواد خام، أيد عاملة فنية، بضائع رخيصة».

أيا تكن دوافع الصفقة الأميركية - الإيرانية فهي في جميع الحالات على حساب دول الخليج العربي.. وكل شعوب العرب من المحيط إلى الخليج.. لماذا؟ لأن لنظام إيران نوازع عدوانية متوارثة منذ 1400 سنة حين نجح العرب في إسقاط إمبراطورية الغرب في تلك البقعة وفرضوا عليها دينهم وعقيدتهم.

فما العمل؟

نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدرء مخاطر الحرب العراقية - الإيرانية «1980 - 1988».. فلماذا لا يتوسع هذا المجلس ليضم من يستطيع التوازن مع إلزام أميركا «وإسرائيل» للنظام الإيراني السيطرة على العالم العربي.

تكالبت دول أوروبا وروسيا في القرنين الثامن والتاسع عشر لوراثة الإمبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على كل العالم العربي باسم الإسلام، وكانت في نظرهم الرجل المريض.

يتكالب النظام الإيراني الآن برئاسة خامنئي لوراثة الجسد العربي المتهالك الذي دخل مرحلة الغيبوبة «كوما» منذ سنوات طويلة. هذا الجسد العربي بعضه يملك المال وتغيب إرادته. بعضه يملك الإرادة ولا يملك القدرة. بعضه لا يملك لا المال ولا القدرة. بعضه بات ولاية فارسية. بعضه بات تابعا لولاية الفقيه. لذا يستعد النظام الإرهابي الإيراني لوراثته وهو يعتبر نفسه الأولى، فأوروبا القرنين الـ18 والـ19 مسيحية «أرثوذكسية، كاثوليكية، يهودية» غربية مستفزة لمشاعر المسلمين.

إيران دولة تقول إنها تقيم نظاما إسلاميا متجانسا مع كثير من العرب، غير متناقضة مع الأكثرية العربية، وهي رفعت شعارات مقاتلة إسرائيل وتبنى القضية الفلسطينية، وانشأت لها حزب الله باسم مقاومة إسرائيل، وتدعم بشار الأسد باسم الممانعة.

لا فائدة الآن من تكذيب هذه المزاعم التافهة الرخيصة، لأن إيران الآن هي الأقوى، وزادت قوتها بتسليم باراك أوباما بدور هذا النظام الإرهابي في توسعه على حساب العرب. ألم تسلم أميركا العراق لنظام طهران؟ ألم تخلصه من حركة طالبان في أفغانستان؟ ألم تعطه الإشارة الخضراء لاحتلال سوريا لإبقاء عاملها بشار الأسد حاكما عليها؟ ألم تدعم الإخوان المسلمين الذين تكشف الوثائق عمق صلاتهم مع النظام الإيراني «تذكروا عمر البشير في السودان، حماس في غزة، الإخوان المسلمين في العراق.. صمت الإخوان في دول الخليج العربي واليمن عن جرائم إيران ضد دولهم».

ماذا يجب أن يفعل العرب.. خصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي؟

أولا نسجل لهم سرعة نجدتهم للوضع الاقتصادي المصري المتعب بعد التخلص من جماعة الإخوان المسلمين وإسقاط مندوبهم في الرئاسة محمد مرسي في ثورة 30 يونيو وقرارات الجيش في 3 يوليو «تموز» 2013. نسجل للسعودية والكويت والإمارات مسارعتها للوقوف مع الشعب المصري في تحقيق إرادته، ونجدة اقتصاده المتعب.

الآن جاء دور مسارعة دول الخليج العربي بأن تقف مع نفسها بمسعى ضم مصر إلى دول مجلس التعاون العربي لتوازن بحضورها التهديد الإيراني على دول العرب.

تحركت دول الخليج بسرعة لنجدة البحرين التي هددتها عصابات الحرس الإيراني بتغيير هويتها العربية، وإلحاقها بمنظومة الهيمنة الفارسية من العراق إلى اليمن عبر سوريا ولبنان.

ولولا وصول قوات درع الجزيرة إلى جسر الملك فهد بين السعودية والبحرين، لبات هذا الجسر اليوم يحمل اسم جسر خامنئي أو خميني أو أي من رموز هذا النظام الإرهابي.

على دول الخليج العربي أن تتحرك لضم مصر إلى مجلس تعاون عربي مع اليمن والأردن.. فالجغرافيا تربط بين مصر والأردن عبر عبارات، والجغرافيا تربط بين مصر والسعودية عبر مضائق تيران. فليقم الجسر بين السعودية ومصر، وهو جسر كانت دراساته بدأت في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك ليصبح الأمن العربي في الخليج العربي ومصر واحدا، تماما كما قال وزير الدفاع نائب رئيس الوزراء المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

لقد حاول الرئيس العراقي الراحل صدام حسين تحقيق توازن ديموغرافي عربي في العراق من خلال الاتفاق مع مصر على إرسال خمسة ملايين مواطن مصري يعملون في كل مجالات الحياة، وليمنحوا أوضاعا خاصة تؤهلهم لكسب الجنسية العراقية، ويساعدوا في تنمية العراق الغني بالنفط والمياه والزراعة.

ولن يكون حكام الخليج ومصر الآن أقل حرصا على التوازن الاستراتيجي مع هذا النظام الإيراني المصمم على التوسع والعدوان رديفا للعدو الصهيوني.

لذلك كله يجب أن تسارع دول الخليج العربي إلى حماية نفسها من الطموح الإيراني المتصاعد، خصوصا أن نظام طهران يعتمد في عدوانه على مقومات كثيرة، أخطرها بعض القوى الشيعية تحديدا في داخل مجتمعات دول الخليج العربي، وهي قوى متعصبة جاهلة، يغذي تعصبها وجهلها ثقافة الفرس المذهبية المعادية للعرب.

لا عذر لدول الخليج العربي في التخلف عن ضم مصر الآن وليس غدا لمجلس تعاون عربي.. يلغي ذكريات مجلس التعاون العربي الذي أنشاه صدام ومبارك وعبد الله صالح والملك حسين عام 1988 وكان يمكن أن يقيم توازنا في ذلك الزمان مع النظام الإيراني الذي كان يعاني صدمة الهزيمة لمشروعه بسبب بطولات الجيش العراقي السابق.. لولا خطيئة صدام في احتلاله الكويت 1990. ليتذكروا أن مصر سارعت إلى إنشاء غرفة عمليات لإدارة كثير من المعارك في مواجهة المشاريع الإيرانية، خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وأن كبار القادة العسكريين المصريين كانوا يقدمون خبراتهم الميدانية لوقف هذا العدوان.

القدر والحتمية والضرورة تستدعي في هذه المرحلة الدور المصري لحماية دول الخليج العربي، وليكن الشعار واحدا متطابقا.. وهو أن أمن مصر من أمن الخليج العربي.. والعكس صحيح.

مصر تستطيع كبح جموح نظام إيران في البحر الأحمر من خلال العمق العربي في هذا البحر الذي يبدأ في مضيق باب المندب وعند السواحل الإريترية، وهاتان المنطقتان هما مسرح التحرك الإيراني المستمر منذ سنوات اعتمادا على مبرر القرصنة الصومالية، ومصر تستطيع إذا توافرت لها الإمكانات المعروفة الموجودة عند دول الخليج العربي أن تجعل هذا البحر عربيا بالخالص، لا وجود فيه لأي تمدد إيراني عبر هذا المضيق أو عبر إريتريا أو عبر الصومال.. ولعل التأثير المصري التاريخي في اليمن هو عامل مساعد في درء الأخطار عن هذه البلاد.

إنه نموذج لكيفية حماية اليمن من المذهبية الشعوبية الفارسية التي أمدها حكام طهران بالمصل المذهبي والسلاح والعتاد عبر الحوثيين بتهديد لمحاصرة السعودية.

يا أهلنا في دول الخليج العربي.. أنتم في خطر، والواجب يناديكم.

عن «الشرق الأوسط» السعودية

لا تلتفتوا إلى هؤلاء

فهد إبراهيم الدغيثر

كان لا بد للقضاء السعودي من أن يتطور في أساليب عمله وأداء أفراده، بعد أن مكث عقوداً متعددة، يكرر نفسه برتابة بطيئة إلى أن تراكمت عليه القضايا، وتعطلت مصالح الناس بسبب النمو السكاني وتعقيدات الحياة وكثرة قضايا المواطنين والمقيمين. استدركت الدولة ذلك قبل أعوام عدة، وأتت بالوزير محمد العيسى ليقوم بمهمة التغيير المطلوبة. تم تشكيل برنامج خاص لهذا العمل بمسمى «مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء»، بموازنة ضخمة قوامها 7 بلايين ريال. تأخر البرنامج بعض الشيء ولأسباب عدة، فاضطرت الدولة إلى تكليف وزير العدل نفسه مهمة إضافية، وهي رئاسة المجلس الأعلى للقضاء. الوزير مدرك جيداً أنه بهذا العمل الضخم سيحرك مياهاً راكدة على مر الأعوام.

بمعنى أنه سيواجه مقاومة شديدة ممن اعتاد على القديم، ولا يريد أن يتغير. في مؤسسات القطاع الخاص يتم اللجوء في مثل هذه الحالات إلى مراكز استشارية ضخمة تعنى بفن «التغيير»، وهو علم مستقل بذاته، وتتقاضى من أجل ذلك مبالغ كبيرة، لأن المؤسسات التجارية أو الصناعية التي تتطلع لتطوير أنظمتها، لا تستطيع القيام بهذا العمل وحدها. في الحكومات لا يتم اللجوء كثيراً إلى مثل هذه المراكز، وبدلاً من ذلك يتم تشكيل لجان خاصة كما فعلت وزارة العدل في تأسيس وتوظيف الكثير من الخبراء المتفرغين في إدارة المشروع الأنف الذكر.

قبل أن يبدأ الوزير بالمهمة وتطبيقها التدريجي لم يخرج أحد من جهاز القضاء وفي هذا الشكل المنظم والمدروس كما فعلوا في بيان «الـ200 قاض» الموجه إلى الملك الذي تم تسريبه لوسائل الإعلام، لم يخرج أحد ليشتكي سوءَ الحال وتراكم القضايا وتعقيدات العمل، على رغم أن هذا الموضوع أصبح على ألسنة الناس، وكثر التنذّر حوله وتناوله الكتاب في الكثير من المقالات. لم يخرج 200 قاض ليشتكوا من فساد بعض الكتاب بالعدل ومساعدتهم الفاضحة في تزوير الصكوك والاستيلاء على أراضي الدولة. لم يخرج أحد ليشتكي من تسلط بعض القضاة على المتهمين وصدور بعض الأحكام المضحكة التي كانت تعتمد على مزاج القاضي في تلك الجلسة. لم يخرج أحد ليشتكي من المواعيد الطويلة التي تفصل بين جلسة وأخرى، لكنهم خرجوا اليوم بعد أن تم استصدار الأوامر الملكية الخاصة بأنظمة المرافعات والأحكام الجزائية وتفعيل نظام محاكم التنفيذ الرائع. خرجوا بعد أن تمت مراقبة ساعات العمل ورصد الأداء وحجم الإنجاز لكل فرد، هل هي محض صدفة أم إن لهؤلاء مآرب أخرى لم نتطرق إليها بعد؟

على أن التغيير لا يتوقف عند القضاء وتطويره. المملكة ماضية في تحديث أجهزتها وتطوير أداء موظفيها وإعادة صوغ الكثير من اللوائح القديمة التي عفا عليها الزمن. ومع هذا العمل يخرج المقاومون في كل مرة، ها نحن نشاهد بعض الأفراد الذين أبدوا مقاومتهم لتغيير النمط الاجتماعي الذي وقف مانعاً ضد مزاولة المرأة مهنة البيع، وعارضوا تطوير أنظمة العمل الجديدة للمرأة، «نعم» ذهبوا إلى وزارة العمل وأصروا على مقابلة الوزير في أكثر من مرة، وهددوه بـ«المرض»! إن لم يتم إلغاء هذه البرامج، يريد هؤلاء لنسبة البطالة أن تنمو وتتضخم على رغم علمهم التام بأن البطالة سبب رئيس من أسباب ارتفاع معدلات الفقر. هناك فئة تعترض على وزير الداخلية بسبب حملته المباركة ضد الغلو ومحاصرته أصحاب الفكر المتطرف وتنقية المجتمع من شرورهم، بل وصل بهم الحد إلى محاولة اغتياله. هؤلاء لا يرون نموذجاً للدولة الحديثة إلا نموذج دولة «طالبان».

في الجنادرية يتم الاعتراض سنوياً على أي جديد يتم إدراجه ضمن هذا المهرجان الضخم. ينبري لهذا العمل مقاومو التغيير ممن يصر على قتل البهجة والفرح في هذا المجتمع. مقاومو التغيير يقفون اليوم ببسالة ونجاح مع الأسف ضد الفن والمسرح والسينما، الأمر الذي حدا بالمواهب السعودية إلى الهجرة والعمل في دول أخرى مجاورة. ومقاومو التغيير يقفون ضد السماح للمرأة بقيادة السيارة، ويجيشون المجتمع من خلال تجمهرهم أمام الديوان الملكي في كل مرة، وتصوير التجمهر بكاميرات الهواتف المحمولة ونقله إلى الإعلام.

هذه محاولات فاضحة لإحداث الفتن من خلال إظهارهم أنفسهم أمام الناس كمنقذين للمجتمع ومقدراته وغيرهم كهادم للمجتمع وقيمه. لم يقف أحد من هؤلاء ليعترض على شرور وجود السائق الأجنبي في منازلنا واختلائه بنسائنا في المركبات.

مرة أخرى لم يعترض أحد على وزير الخدمة المدنية مثلاً وذلك ببساطة لأنه ووزارته «مكانك سر»، ولم يفعل شيئاً، على رغم الحاجة الملحة إلى تطوير أنظمة الأداء. ألا يفترض، لو أن قلوبهم على الوطن وجودة الخدمات والارتقاء بها، أن يطالبوا بتطوير أنظمة الخدمة المدنية، وتطوير عمل وزارة التخطيط، لكنهم هنا لا يحركون ساكناً، مشاهد غريبة ومنفرة بحق.

أعلم أن هناك فروقات واضحة بين هذه الفئات التي ذكرتها، ولكل منها محرك مختلف، لكنها جميعاً تشترك مع الأسف وبعلم أو جهل في تحقيق هدف واحد، وهو تعطيل حركة التنمية والتطور التي تحاول المملكة أن تسير عليها، استجابة لهذا العصر وتحدياته.

والذي يجب علينا أن نلفت نظر حكومتنا إليه هو الحاجة إلى الاستمرار وعدم التوقف. وأن إدارة التغيير من أصعب المهمات الإدارية، لأنها لا تتوقف على الممارسة الصحيحة بل التخطيط الناجح والفكرة المناسبة في الظرف المناسب، وفوق كل ذلك اختيار الرجل المناسب في مكانه المناسب. مقاومو التغيير على العموم هم من سيفقد مكتسبات محتكرة اعتادوا عليها قبل التغيير، ويخشون من زوالها بعد التطبيق، كما أن علينا أن ندرك أن عمليات المقاومة للتغيير لا تنشأ من الأفراد بل قد تكون جماعية، وحينئذ ستشكل خطورة كبيرة، لأنها في هذه الصورة تكون قد تحولت إلى رأي عام وتكتلات، تحمل التصور والانطباع نفسه، وعليه فإنه إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة، للتعامل معها بحزم وصلابة، فإن ذلك يؤدي إلى انقسامات داخلية تفشل المشروع برمته، كما قد تتخذ عمليات مقاومة التغيير بعض الأساليب الخفية والمبطنة، بدلاً من أن تكون ظاهرة وعلنية، ولعل هذا من أخطر الأمور تهديداً لمصالح المؤسسات والأنظمة لتشكل المزيد من الضغط على المسؤولين أو التصعيد من مستوى الفشل.

لا أعرف كيف يغيب عن هؤلاء أن المؤسسات والنظم المعاصرة يجري عليها ما يجري على الكائنات البشرية كافة، فهي تنمو وتتطور وتتقدم وتواجه التحديات، تصارع وتتكيف، ومن ثم فإن التغيير يصبح ظاهرة طبيعية تعيشها كل المؤسسات لا لأجل التغيير نفسه، بل لأنها جزء من عملية تطوير واسعة تمر بها المجتمعات. من هنا، فالتغيير للأفضل ليس ترفاً نافلاً يقصد به التجميل ولا تغريباً كما قد يحلو للبعض تسميته بل ضرورة ملحة للتنمية وبناء دولة الغد القادرة على تأمين سبل العيش والرخاء والرفاه لمواطنيها.

التغيير الذي طالما تحدثنا عنه يهدف إلى خلق المزيد من فرص العمل، وسهولة الحصول على التراخيص ووضوح أنظمة القضاء وصرامة الدولة أمام الفساد. التغيير إلى الأفضل هو ما نسعى إليه جميعنا، ومن يرفض التغيير فسيندثر وتطاه أقدام الزمن.

هذه نظرية علمية أثبتت العصور صحتها. فهل نختار التحرك للأفضل، ونتنافس الآخرين في التفوق والإبداع في كل مجالات الحياة، أم نستجيب لهذه الأقلية التي ترتعد فرائصها من كل فكرة خلاقة، وتعيش تحت أسوار القلق والخوف والتوتر، وتحسب أن كل صيحة عليها؟

عن «الحياة» اللندنية

الشيخ محمد بن راشد.. والخلوة الوزارية

عبد الغفار حسين

«سنتابع وضع تجاربنا في خدمة أشقائنا وجيراننا لأن تطورهم يكمل تطورنا».

محمد بن راشد - في كتابه «رؤيتي»

لم أسمع عن الخلوات الوزارية عند الآخرين، أي في بلدان أخرى، وأكثر الظن أنها من مبتكرات الشيخ محمد بن راشد حفظه الله الذي يرينا الجديد بصفة مستمرة فكرا وعملا ومبادرات. . ومن يقرأ كتب الشيخ محمد وأحاديث الشيخ محمد في مجالسه الخاصة والعامة، فإنه يتوقع أن يجد الجديد والمبتكر عند هذا القائد الديناميكي ورجل الدولة.

كذلك لم أسمع بقائد في منزلة الشيخ محمد ومع كثرة انشغاله بقضاء حوائج الدولة في صبحه ومسائه، أن يقول للناس ويضع إعلانات في الصحف يدعو جمهور الناس إلى مشاركته في طرح الأفكار وإرسال ما يعن لهم من رأي إليه رأسا وعلى مواقع التواصل الإلكتروني المعروفة لكل الناس صغيرهم وكبيرهم في الإمارات وخارج الإمارات.

والحقيقة أنني حين قرأت هذا الإعلان الفريد الذي لم أقرأ مثله في مسيرة أي قائد، غامرني شعور بالارتياح والطمأنينة، أننا في هذه البلاد بخير، وأننا سائرون أيضا في طريق يوجد الخير الكثير على جوانبه وأرصفته.

ومن حسنات ما ينتج عن هذه الأفكار الريادية التي يتبناها الشيخ محمد بن راشد بصفة مستمرة، أن الهمم في التقليد والاتباع تُستفز من قبل الآخرين الذين يريدون أن يسيروا على منوال محمد بن راشد في تقديم الخدمات المتميزة لمجتمعاتهم، ولسنا مبالغين لو قلنا إن انعكاس هذه الأفكار الريادية باد في كل مناطق الخليج العربية التي يسعى أهلها لمتابعة هذه الخطى، خطى العمل من أجل الأفضل التي يضعها ويبتكرها محمد بن راشد، وفي الوقت نفسه يجد الإنسان السرور على وجه هذا الزعيم والشخصية الكبيرة عندما يسمع أن خطته في مشروع معين قد اتبُعت هنا أو هناك، وهذا دليل على ما يتمتع به الشيخ محمد بن راشد من نفسية عالية في الخلق القويم، ويقول الشيخ محمد بن راشد في بيت جميل من الشعر، منوهاً بأن العز له دربان، درب المبتدع ودرب المقلد أو التابع، والذي يحويهما معا يصل إلى درجة من الرفعة.

والعز له دربين بادع وتابع
واللي حوى الأثنين صار رفيع

× الخلوة الوزارية:

ومن التجارب التي مررنا بها نحن المتابعين للحركة النهضوية في هذه البلاد منذ الأيام الأولى لتكوين التجمع الاتحادي، أن القائد الذي يريد أن يعرف دقائق ما يحدث حول قيادته، عليه أن يكون على اتصال وثيق بفريق العمل في قيادته، ولن يتسنى هذا الإتصال إلا في ساعات من الاسترخاء الجسدي والذهني، بعيدا عن موقع الإدارة وزحمة العمل، وقد تعلمنا ذلك من قائدين كبيرين كانا على رأس مؤسسي هذه الدولة، هما المغفور لهما الشيخ زايد بن سلطان والشيخ راشد بن سعيد، اللذين كانا على احتكاك واتصال بكل فرقاء العمل في ساعات الليل والنهار وفي الحل والترحال.

دعوة الشيخ محمد بن راشد للناس، أن هلموا للمشاركة، أي تعالوا إلينا، دعوة في غاية النبل والبعد السياسي، لاسيما أن الدعوة تنصب بالدرجة الأولى على قطاعي الصحة والتعليم وهما أساس ما تبرزه أية دولة من عمل حضاري نهضوي لخدمة المجتمع والناس، وأي استرخاء في عمل هذين القطاعين وخاصة التعليم فإن ذلك يشير إلى وجود خلل.

وعدم إشارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، حفظه الله، إلى هذين القطاعين بالاسم، دليل على أن هذين القطاعين في حاجة إلى المفردة اللغوية التي إستعملها سموه وهي العصف الذهني للتطوير، ودليل أيضا على أن الشيخ محمد بن راشد يدرك إدراكا كاملاً أن القطاعين المشار إليهما في حاجة ماسة إلى التغيير والتطوير، قبل استفحال الخلل. .

كلنا في هذه البلاد مدعوون وخاصة أهل القلم، والواعين والمثقفين أن نشد من أزر الشيخ محمد بن راشد والقيادة الإماراتية كلها، ونشد على أيديهما، ونبارك خطوات التطوير من أجل غد أفضل لنا ولمن يأتي بعدنا من الأبناء والأحفاد، وليس من المعيب أن يقع الخلل والنقص في أي قطاع، ولكن المعيب هو التقاعس عن إصلاح الخلل، ومثل هذا التقاعس بعيد عن همة محمد بن راشد.

عن «الخليج» الإماراتية